الديمقراطية في شرعهم!!

ناصر العطار

■ فوجئ الجميع عند سماع الأبواق المأزومة وهي تعاود الكرّة في الحرب الاعلامية بعد أن ظنوا أن نيرانها قد أخمدت وأوزارها قد وضعت، بعد أن تجلت الغيوم وسحب الضباب وبرز البلد في خليجي(٢٠) بأبهى صوره، التي مازال شهودها من القاصي والداني والقريب والبعيد يرددون ثمار مالمسوه، وعلموه عن دقة الإعداد والتنظيم وعن حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة والتي دلت على الجميع بين الأصالة والمعاصرة وأن اليمن تواق للحرية والديمقراطية والمحبة والسلام.. الخ.

وما يؤسف له أن يكون زعماء ومرجعيات أحزاب اللقاء المشترك هم الأولون والآخرون والسباقون لمعاودة الحرب الاعلامية وذلك بما تردده ألسنتهم في مواجهة التصرفات والإجراءات التي اتخذت من قبل سلطات الدولة في سبيل المضي نحو إجراء الاستحقاقات الدستورية للشعب في الانتخابات النيابية في موعدها ٢٧ ابريل ٢٠١١م والمتمثلة بإجراء التعديلات على قانون الانتخابات وتشكيل لجنة الانتخابات.. الخ، والاشد غرابة أن العبارات والمسميات التي يرددونها بكرة وعشية وفي جميع المنابر لا تقتصر على النكاية والكيد بقية أطياف العمل السياسي فحسب بل تجاوز الأمر ذلك بالتفوه بعبارات لم ينزل الله بها من سلطان وتنكرها الأفكار والمفاهيم والشرائع الديمقراطية قديمها وحديثها ومن أمثلتها عبارات «الشرعية التوافقية والانقلاب على الديمقراطية واتفاق فبراير ٢٠٠٩م وعدم جواز تشكيل اللجان العليا للانتخابات من القضاة» وغيرها من العبارات التي توحي بأن الشرعية يجب أن تستمد من رغبات وأهواء الأحزاب..

والأسئلة التي يرددها الجميع عن دوافع وأهداف وتصرفات أحزاب اللقاء المشترك وذلك بعد أن عجز الرأي العام أن يجد مبرراً أو حجة لممارستها خاصة بعد أن تجلت الصور عن أعمال ونتائج الحوارات والوفاء بالتزاماتها من أن اللقاء المشترك هو المتسبب في التعطيل والتسويف والمماطلة وأن كل الضمانات والحوافز قد منحت لهم بما في ذلك مبادرة تشكيل حكومة وطنية من جميع الاحزاب تُعنى بتسيير المهام الاعتيادية والانتخابية وأن يستمر التشكيل بنفس الآلية حتى بعد الانتخابات والتي أعلنها فخامة رئيس الجمهورية ضمن حزمة من الحوافز والضمانات تمثلت بإطلاق المعتقلين على ذمة قضايا سياسية وإجراء الحوارات بشكل مفتوح بمشاركة جميع القوى وبجميع القضايا في ظل سقف الوحدة والدستور..☐

* رئيس دائرة الشؤون القانونية

القائم باعمال رئيس فرع المؤتمر بالضالع لـ«الميثاق»:

الأصوات النشاز عرّتها جماهير شعبنا في خليجي «20»

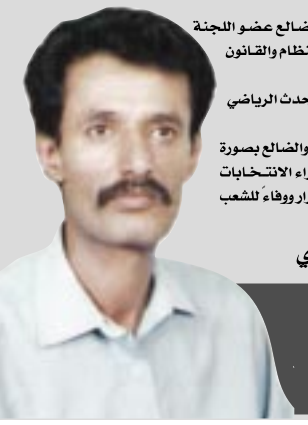

■ أوضح الأخ أحمد عبادي المعكر رئيس فرع المؤتمر الشعبي العام بمحافظة الضالع عضو اللجنة الدائمة أن بلادنا حققت نجاحاً كبيراً ووجهت صفعة قوية للخارجين عن النظام والقانون بنجاحها في تنظيم خليجي٢٠ وذلك بشهادة الاشقاء الخليجيين.

وقال في حوار مع الصحيفة إن تلك الأصوات النشاز التي كانت تتوعد بإفشال الحدث الرياضي الكبير لا تمثل الا نفسها وأنها في معزلٍ عن الشعب وتعاني أمراضاً نفسية.

مطالباً العناصر التخريبية بالاعتذار للشعب اليمني عامة ولعدن وأبين ولحج والضالع بصورة خاصة..وأشار أن جميع أبناء اليمن وأبناء الضالع خاصة يدركون أهمية إجراء الانتخابات البرلمانية في موعدها المحدد في الـ٢٧ من ابريل ٢٠١١م حفاظاً على الأمن والاستقرار ووفاءً للشعب وحقه في اختيار ممثليه في مجلس النواب. فإلى نص الحوار:

يحيى نوري

محلي الضالع يخفق اقتصادياً واجتماعيا وسياسياًوثقافياً وإدارياً

■ النجاح الذي حققته بلادنا على صعيد خليجي(٢٠).. ماذا يعني.. وما الرسالة التي حملها للعناصر الخارجة على القانون، وما الذي ينبغي علينا أن تستفيده منها؟

- نعم لقد حققت بلادنا نجاحاً كبيراً، حيث إن خليجي٢٠ ومن خلال شهادة الاشقاء يعتبر أنجح حدث رياضي منذ تأسيسه.. وذلك من كل النواحي التنظيمية - الفنية، الرياضية، وأهمها الجماهيرية والذي كان لأبناء اليمن عامة وعدن وأبين ولحج والضالع خاصة حضور متميز في كل المباريات.

صفعة قوية

وهذه الرسالة تعتبر صفعة قوية لمن كانوا يحلمون بإفشال خليجي(٢٠).. واتضح جلياً للشعب اليمني والأشقاء أن تلك الاصوات النشاز التي كانت تتوعد بإفشال الحدث الرياضي الكبير، لا تمثل الا نفسها وانها في معزل عن الشعب.. وتعاني من أمراض نفسية.

وعلى كل حال ينبغي على أولئك النفر الاعتذار للشعب بصورة عامة ولعدن وأبين ولحج والضالع خاصة لأنهم قد ارتكبوا خطأً فادحاً غير مبرر عندما كانوا يطرحون انهم لن يقبلوا خليجي٢٠ في عدن - أبين وأثبتوا أنهم فاشلون في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها.

تفاعل ملموس

لوحظ خلال خليجي٢٠ أن هناك تفاعلاً كبيراً من أبناء الضالع مع هذا الحدث.. ما حقيقة ذلك..؟

- ما من شك أن أبناء الضالع كغيرهم من أبناء اليمن كانوا يحلمون أن يتم إقامة مثل هذه الأفراح الرياضية على مستوى منطقة الخليج - العربية - القارية - العالمية وكانوا يعتبرونها أضغاث أحلام ليس لعدم قدرة اليمن على توفير الأمن والإعداد بل من ناحية اقتصادية، ولكن كانت الإرادة لدى القيادة السياسية هي المال والعمل والتنفيذ، وكان لأبناء الضالع تفاعل ملموس من حيث النزول الى عدن للمشاركة منذ ٢٢ نوفمبر حتى ٥ ديسمبر ٢٠١٠م في جميع المباريات، وكان بمثابة الرد القوي لمن يتحدثون عن إفشال خليجي٢٠ .. هنا تتجلى الرسالة بوضوح ان الضالع ليست بحسب ما يرسمها البعض الذين يهدفون تقوية الخارجين على القانون في المحافظة.

وحقيقةً كانت اليمن في نظر الأشقاء عبارة عن بلد فقير تسوده الفوضى وانها بمثابة قرى كبيرة حينها فوجئ الاشقاء بما شاهدوه ليس عند المباريات فحسب ولكن ما شاهدوه في الشارع والمطعم والسوق والمواقع السياحية والأثرية، وما لمسوا من المواطن اليمني الغني بالأخلاق والقيم.

إجراء الانتخابات في موعدها معناه احترام حق الشعب

وللأسف حرمت الضالع من السيارات الخاصة بالإسعاف وتجهيز مستشفى النصر ووصول البعثة الطبية التخصصية أسوةً بالمحافظات كي تقوم بدورها لمرور الوفود الخليجية - الأجنبية واليمنية، لكن العناصر الخارجة على القانون الساعية إلى إفشال الحدث حالت دون ذلك.

ثمار الوحدة

توجهات القيادة السياسية الهادفة الى إجراء الاستحقاق الانتخابي القادم.. كيف ستتفاعلون معه؟

- جميعنا يدرك أهمية إجراء الانتخابات في موعدها المحدد ٢٧ أبريل ٢٠١١م حفاظاً على الأمن والاستقرار، ووفاءً للشعب وحقه في اختيار ممثليه بمجلس النواب، وصوناً وحفاظاً للديمقراطية، ممن يسعون الى جر البلاد للفراغ الدستوري.

ويكفي المؤتمر الشعبي العام أمام الرأي العام اليمني - العربي - الدولي أنه الأكثر حرصاً على إجراء الاستحقاق الانتخابي في موعده تعزيزاً للنهج الديمقراطي، فيما المعارضة من أحزاب المشترك تعرقل وتعطل ذلك، بينما في العالم نجد المعارضة هي دائماً من تطالب بإجراء الانتخابات في مواعيدها ومبكراً.

وعلى كل حال الانتخابات في موعدها المحدد ٢٧ ابريل ٢٠١١م يعني ذلك تجنب الوطن ويلات الخطر واحترام حق الشعب وحفاظاً على الديمقراطية أغلى ثمار الوحدة اليمنية.

كما أن شعبنا ممثلاً بالقيادة السياسية قد تجاوز الكثير من الأزمات، إن لم تكن جميعها فأغلبها صناعة المشترك سعياً لإسقاط النظام بأية طريقة وبأي ثمن.

تسيب وابتزاز

في نظركم ما أبرز الاخفاقات التي سجلها المشترك من خلال إدارته لأعمال المجلس المحلي للضالع؟

- الإخفاقات كثيرة وفي كل الصعد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والإدارية.

ففي الجانب الاقتصادي نجد مشاريع معطلة بل متوقفة جراء عرقلة محلي المشترك كمشروع مجاري مدينة الضالع الاعتمادات والدراسات الخاصة به موجودة، ولكن لا ندري ماذا يريد المجلس المحلي من عمل العراقيل والمماطلة في تنفيذه.

وهناك مشاريع يتم تنفيذها في أماكن محددة بينما المناطق المحتاجة لاتحصل عليها، وغيرها من المشاكل مثل قطع الطرق وإغلاق المحلات التجارية وإثارة الفوضى وإقلاق السكينة العامة من قبل العناصر الخارجة على القانون، ولم يكن للمجالس المحلية أي دور يذكر تجاه ذلك، ناهيك عن التسيب الإداري في المرافق الحكومية، والمصيبة الأكبر عندما يعمل بعض من أعضاء المجلس المحلي بالمحافظة على ابتزاز بعض المدراء لغرض الحصول على ما قدر الله ومن دفع منهم ربما يتم منحه شهادة وإشادة من قبل اجتماع الهيئة الإدارية للمجلس بالمحافظة، علاوة على قرار المجلس المحلي بالمحافظة بشأن الوظائف وعكسها على المديريات او اختيار الموظفين من المديرية أياً كان تخصصه.. فمثلاً احتياج التربية والتعليم تخصصات علمية في هذه المديرية، بينما الخريجون من المديرية تخصصاتهم أخرى.

يكفي المؤتمر الشعبي حرصه على تعزيز النهج الديمقراطي

فيتم التوظيف بحسب الخريج وليس بحسب الاحتياج الأمر الذي سوف يصيب التربية والتعليم وأبناءنا الطلاب بالتجهيل والأمية في مديريات المحافظة، اضافة إلى عرقلة الكثير من المشاريع الخدمية والانمائية.☐

قراءة في بيان «المشترك»

الدعوة للانقلاب على الديمقراطية عبر الفوضى

▹ عاد قانون الانتخابات والاستفتاء للواجهة مجدداً.. فقد أقر مجلس النواب التعديلات المتفق عليها بين الأحزاب الممثلة في البرلمان وتضمنها اتفاق فبراير ٢٠٠٩م وذلك عبر التصويت على نحو (٣١) مادة تضمنها القانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٠١م.. وعلى رأسها تشكيل لجنة الانتخابات من القضاة لتقوم بمهامها الدستورية في إجراء الانتخابات في ٢٧ أبريل القادم..

بليغ الحطابي

غير أن قيادات أحزاب اللقاء المشترك رفضت هذه الإجراءات الدستورية وهددت باللجوء إلى الشارع وخطب ودّه لإلغاء حقوقه والتنازل عنها من أجل عيون المشترك.. الذي قدم لهذا الشعب ومازال كثيراً من الأزمات والتأزمات على صفيح ساخن، وزج بالجهود والطاقات في أتون اختلافات مفتعلة فاقمت من معاناته.. ونزيف الدم، بل ومازالت تصر أن الشعب يريدها ويرى فيها المستقبل المعقود به تحقيق كثير من الأوهام واصطناع الأحلام في سابقة من الزيف والتزلف والتضليل السياسي التي طبعوا عليها..

بيان الشؤم..

في البيان الأخير الذي أصدره تحالف المشترك إزاء قرار المضي في إجراء الاستحقاق الدستوري الشعبي لم يختلف عن سابقاته من البيانات والخطب والتصريحات الرنانة وشن مزيد من التهديد والوعيد وكيل الاتهامات و.. و.. الخ، في تناسٍ دائم ومستمر لهموم وقضايا وأوضاع الشعبٍ وما سيؤول إليه الحال فيما لو ظل الوضع في البلاد على هذا الحال.. وافتعال العراقيل أمام الحلول الممكنة لحلحلة الوضع والوصول إلى اتفاق تحت طائلة الدستور والقوانين النافذة..

نسي (جهابذة) المشترك ما ستصل إليه البلاد في حال حدوث فراغ دستوري أو تأجيل للانتخابات، في ظل ممارسات حمقاء ورؤى عقيمة من قياداته وقيامها برفع سقف المطالب وطرح الشروط التعجيزية لعرقلة الحوار وإعادته إلى نقطة (الصفر)، في محاولة للوصول إلى ما أسماه بعض السياسيين والمهتمين (عرقنة أو صوملة البلاد) وهو ما يرفضه العقلاء في هذا البلد الذين أصرّوا على قطع دابر تلك الطموحات اللامشروعة بقطع الطريق أمام تلك القوى وإعادة الأمر إلى الشعب كونه صاحب المصلحة الأولى في ذلك..

قامت الدنيا ولم تقعد حتى الآن لدى قيادات المشترك حين ادركوا جدية النوايا وصدق التوجهات للمؤتمر الشعبي في الانتصار للشعب ولحقوقه ومنع أي محاولة لمصادرتها بدءاً من الحفاظ على هذه المكتسبات وانتهاءً بالوقوف في وجه من يريد إفراغها من مضامينها وإعادة الشعب إلى ذلك الجهل والتجهيل والعدمية حتى يستطيعون تمرير برامجهم عبر خطاباتهم العاطفية كما يروجون ذلك اليوم يزعمون أنهم مع أن يسترد المواطنون حقوقهم وخياراتهم الوطنية الديمقراطية المشروعة، كما قال بيانهم، وحقهم في التغيير وغيرها من المزاعم لأن تلك الأحزاب لاتعيش بين هذا الشعب ولا تعرف ما له وما عليه وما تحقق له منذ إعادة تحقيق الوحدة المباركة.. لأنها تعيش في جزر معزولة في واق الواق.. والعجيب أنها اليوم تدعو الشعب إلى مساندتهم على ذلك حتى تتحقق ما تعتبره، الشراكة الوطنية في السلطة وتقاسم الثروة..

فهذه الخيارات- كما اسمتها- وغيرها لا تتحقق عبر تأجيج الشارع أو رفع السلاح أو الدعوة للعصيان، بل عبر الامتثال لنتائج صندوق الاقتراع الذي سيقرر الشعب فيه قراره كونه صاحب المصلحة الأولى في التغيير والتصحيح للأوضاع وليس عبر إراقة الدماء والخروج على القانون والدستور كما يذهب إلى ذلك الارتداديون والمهزومون في اللقاء المشترك..

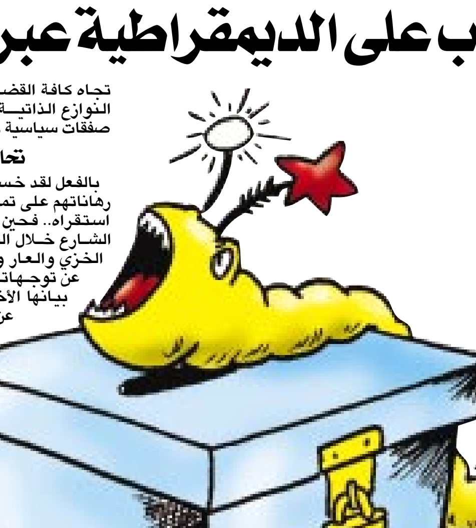

كان الأحرى على قيادات أحزاب اللقاء المشترك التفاعل الايجابي مع التنازلات التي قدمها المؤتمر الشعبي العام.. لإنجاح الحوار الوطني وليس التمترس وتلغيم كل تلك الجهود والتنازلات والسعي لتحقيق مصالح خاصة بعيدة عن هموم المواطنين، وبما تقتضيه أمانة الواجب الوطني أن يجسدوه تجاه كافة القضايا الوطنية عبر التحرر من النوازع الذاتية والأنانية أو البحث عن صفقات سياسية خارج الدستور والقانون.

تحالفات مشبوهة

بالفعل لقد خسرت قيادات أحزاب المشترك رهاناتهم على تمزيق وحدة الوطن والنيل من استقراره.. فحين لجأت إلى تصعيد وتأجيج الشارع خلال الفترة الماضية فلم تجن إلا الخزي والعار وزيادة العزوف الجماهيري عن توجهاتها وبرامجها.. وبالنظر إلى بيانها الأخير فقد كشفت تلك الأحزاب عن مكنون برامجها السياسية القادمة لإدخال البلاد في دوامة من الصراعات ويتضح ذلك بتحالفها المشبوه مع تنظيم القاعدة الذي خرجت كما قال الأمين العام المساعد للمؤتمر الشيخ سلطان البركاني من عباءة الإصلاح أكبر أحزاب المشترك وأيضاً مع الحراكيين والانفصاليين الذين خرجوا من عباءة الحزب الاشتراكي وكذا المتمردين الحوثيين الذين خرجوا من عباءة حزب الحق وهكذا.. فمن خلال هذه التحالفات تتضح جلياً الرؤية والبرامج التي افصحت عنها قيادات المشترك ومنها ما قاله النائب عيدروس النقيب الذي هدد في تصريح له أن المضي في الانتخابات سيقود إلى حرب أهلية وتطاحن، فطرح كهذا يؤكد أن المشترك يقف وراء عمليات التخريب والعنف وأعمال الفوضى والعبث والفساد بالممتلكات وارواح المواطنين الأبرياء التي ازهقت باطلاً منذ ما بعد انتخابات ٢٠٠٦م.. وهو سيناريو يتكرر اليوم من خلال تلك التهديدات التي تطلقها أحزاب المشترك وترهيب المؤتمر وبقية الأحزاب باللجوء إلى الشارع بالإضافة إلى تضليل المغلوبين على أمرهم من الناس عبر الاستخفاف بهم واستثمار الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد لخدمة أجندتها التخريبية والتمزيقية للصف الوطني..

كما أن المدعو حسن زيد يقول: إن السلطة بإقرار قانون الانتخابات وتشكيل اللجنة أقدمت على خطوة غير محسوبة وعليهم أن يتوقعوا كل شيء..

هذه هي ملامح برنامج المشترك الانتخابي الذي سيقدمه للناس على صفيح ساخن ولايملكوا إلاّ محاولة تكرار المآسي.

خيارات المشترك..

من المضحك والمثير للسخرية أن بيان المشترك تضمن أنهم يؤمنون بالديمقراطية والتعددية السياسية بينما

نجدهم وبوضوح في البيان يدعون للفوضى والتخريب عبر ذلك التحريض الواضح والوارد في لغته كما أنهم يهددون ويزعمون أن لديهم خيارات اخرى متاحة لإثناء المؤتمر الشعبي عن تطبيق الدستور والقانون والمضي نحو التغيير والإصلاح الشامل الذي يرفضونه جملة وتفصيلاً، ممسكين بتلابيب اتفاقات يريدونها أن تحل محل الدستور والقوانين النافذة زاعمين أن الانتخابات لن يحدث فيها التغيير الذي ينشدوه ويحاولون تضليل الناس والشارع باللجوء لأساليب غير ديمقراطية.

كما يذهب بيان المشترك إلى الادعاء كما هي عادتهم أثناء وقبل وبعد كل استحقاق انتخابي بالتزوير وكيل الاتهامات الباطلة والاسفاف في الوصف والتعبير عما في مكنونهم من احقاد وضغائن تجاه كل نجاح وفوز للوطن والمواطن.

هبة شعبية

وأمام هذا التخبط والترنح الذي يعصف بالمشترك ويكشف خروجه على السيطرة نثق أن الشعب قد شب عن الطوق وأصبح لديه من الوعي والفراسة التي تمكنه من كشف احقاد وضغائن «المشتركين» وحلفائهم.. مبكراً ومن قبل عقدين وأكثر بدليل أن الشعب وقت الشدائد ينتصر لقضايا أمته متمسكاً بوحدته مستبسلاً في الذود عنها وعن ثوابته الوطنية.☐

مؤتمر ذمار يبارك خطوات السير نحو الانتخابات

ذمار - «الميثاق نت»

عقدت قيادة المؤتمر الشعبي العام بمحافظة ذمار اجتماعها الدوري لشهر نوفمبر برئاسة الاخوين يحيى العمري محافظ المحافظة وحسن عبدالرزاق رئيس الفرع في المحافظة.

وخلال الاجتماع تم مناقشة مختلف القضايا التنظيمية والخدمية ذات الصلة المباشرة بالمواطنين والتي تظمنها جدول الأعمال وقد وقفت القيادة امام المستجدات السياسية وخصوصاً مايتعلق بالاستحقاق الانتخابي القادم المتمثل بانتخابات اعضاء مجلس النواب ٢٠١١م حيث بارك الاجتماع الخطوات التي تقوم بها قيادة المؤتمر العليا ومنها الاستحقاقات الدستورية كمواعيد ملزمة لايمكن تجاوزها.

كما شددت قيادة المؤتمر بذمار على ضرورة تفعيل النشاط التنظيمي لمختلف تكوينات المؤتمر على مستوى دوائر المحافظة تماشياً مع النهج السياسي للمؤتمر استعداداً للانتخابات النيابية القادمة.☐

مؤتمريو مأرب يحذرون المشترك من تعطيل الانتخابات

■ حذر اجتماع تنظيمي لقيادات المؤتمر الشعبي العام بمحافظة مأرب أحزاب المشترك وشركاءهم من إثارة النعرات وتأزيم الأوضاع ومحاولة إعاقة الانتخابات.

وفي الاجتماع الذي عقد الأربعاء لمناقشة الأوضاع السياسية والتنظيمية على مستوى المحافظة استعرض المشاركون التنازلات التي قدمها المؤتمر الشعبي العام لأحزاب المشترك طوال مسيرة الحوار منذ ما بعد الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٦م..

مستنكرين ميول قيادات أحزاب المشترك نحو إثارة الفوضى وتشجيع أعمال العنف وقطع الطرقات وأعمال التخريب وتشكيل غطاء سياسي وحقوقي على قطاع الطرق والمجرمين.

وتطرق الاجتماع إلى النوايا المبكرة لأحزاب المشترك لوضع العراقيل أمام الاستحقاق الدستوري القادم مؤكدين أنه من حق أحزاب المشترك مقاطعة الانتخابات ولايجوز لها إعاقتها أو تعطيل مسار الديمقراطية.

..ويستنكرون محاولة جر البلاد إلى الأزمات

■ ترأس الاخوان ناجي بن علي الزايدي محافظ محافظة مارب والاخ عبدالواحد علي القبلي نمران رئيس فرع المؤتمر يوم أمس الاول اجتماعاً تنظيمياً استثنائياً مشتركاً لقيادتي الفرع والهيئة التنفيذية وممثلي المؤتمر في المجلس المحلي حيث كرس الاجتماع لاستعراض الاستعدادات الجارية للمشاركة الفاعلة في الاستحقاق الديمقراطي القادم المتمثل في الانتخابات البرلمانية.

واستنكر الاجتماع محاولة المشترك افتعال الأزمات لعرقلة المسيرة الديمقراطية رافضين مثل هذه التصرفات الواهية التي يقف وراءها المشترك والتي تهدف الى جر البلاد الى فراغ دستوري.

داعين الى تنظيم فعاليات جماهيرية حاشدة ليتضح جلياً مدى تفاعل الجماهير وحماسها لممارسة حقها الديمقراطي واختيار ممثليها في البرلمان.☐

هاجر يحث على الالتزام بالرسالة التربوية

■ شدد الاخ طه هاجر محافظ صعدة رئيس فرع المؤتمر بالمحافظة على الالتزام بالرسالة التربوية ونشر ثقافة الوسطية والاعتدال والولاء الوطني في أوساط طلاب مدارس المحافظة، وتنشيط وتفعيل دور مجالس الآباء والأنشطة المدرسية التي من شأنها رفع مستوى الوعي والتربية الوطنية.

ولفت في اجتماعه بمديري فروع المراكز التربوية بمديريات المحافظة الى أن السلطة المحلية ستقوم بتوفير الخيام والوسائل التعليمية اللازمة للطلاب في المخيمات بعد قيام عناصر التمرد بتدميرها في الفترة الماضية.

وتم في الاجتماع مناقشة مختلف القضايا التربوية المتصلة بالوسائل التعليمية وعجز المدرسين وصرف طبيعة العمل للمعلمين والعاملين.

وقد قام هاجر خلال ذلك بزيارة تفقدية لعدد من المشاريع التنموية الجاري تنفيذها بالمحافظة.☐